الأمم المتحدة S/2002/1417

مجلس الأمن

Distr.: General
24 December 2002
Arabic
Original: English

التقرير السادس عشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

أولا - مقدمة

١ - حث مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، في قراره ١٤٣٦ (٢٠٠٢) المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، على أن تكمل، خلال ثمانية أشهر، المرحلتين الأولى والثانية من خطة الإنهاء التدريجي للبعثة، التي عرضتها في تقريري الخامس عشر (S/2002/987). وطلب المجلس مني أيضا الإبلاغ عن التقدم المحرز في نهاية كل مرحلة وفي التخطيط للمراحل المقبلة. وفي القرار نفسه، أذن مجلس الأمن بنشر عدد يصل إلى ١٧٠ شرطيا مدنيا ضمن البعثة وطلب مني أن أقدم معلومات مستكملة عن نشرهم. وهذا التقرير يتضمن المعلومات المستكملة المطلوبة، ويتضمن كذلك تقييما للتقدم المحرز في إنجاز المعايير المرجعية الأمنية الرئيسية المبينة في تقريري الخامس عشر ولمجمل الجهود الرامية إلى توطيد السلام في سيراليون.

ثانيا - تنفيذ خطة الإنهاء التدريجي

٢ - تقضي خطة الإنهاء التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، التي ووفق عليها في قرار مجلس الأمن ١٤٣٦ (٢٠٠٢)، بأن يتم في المرحلتين الأوليين تخفيض ملاك البعثة من الأفراد العسكريين من ٥٠٠ ١٧ إلى ٠٠٠ ١٣ فرد بحلول ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٣. وقد تمت المرحلة الأولى من الخطة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بسحب ٦٠٠ من الأفراد العسكريين من الوحدتين البنغلاديشية والنيجيرية، فضلا عن طائرات الهليكوبتر المستخدمة في الاستطلاع التي رئي أنها لم تعد ضرورية. وبالإضافة إلى إعادة هذه الوحدات إلى أوطانها، أجريت تعديلات عديدة في ترتيبات نشر القوات في الميدان، لتهيئة الوضع للتخفيضات الأكبر حجما المتوخى إجراؤها في المرحلة الثانية. وكجزء من التعديلات التي أنجزت بالفعل، تركت قوات البعثة ثلاث مناطق من مناطق الانتشار، في مقاطعات بونتي وكونادوغو وبورت لوكو، وخفضت الوجود العسكري للأمم المتحدة في مقاطعة كامبيا. وقد خلص

301202 271202 02-75493 (A)

التقييم إلى أن جميع هذه المناطق جاهزة للتسليم إلى قوات الأمن السيراليونية دون مخاطرة تُذكر.

٣ - أما المرحلة الثانية من خطة الإنهاء التدريجي، التي يتوخى فيها سحب ٩٠٠ ٣ من الأفراد العسكريين من البعثة، فتنفيذها جار حاليا. وستنفذ إعادة هؤلاء الأفراد إلى أوطانهم في خطوتين. ففي الخطوة الأولى، ستعاد وحدة بنغلاديشية واحدة (الكتيبة البنغلاديشية الخامسة) إلى بلدها خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وستسحب وحدة المدفعية الباكستانية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وبالإضافة إلى ذلك، سيعاد تنظيم قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بكاملها لتصبح موجودة داخل ثلاثة قطاعات بدلا من خمسة. وسيتألف الهيكل الجديد للقطاعات من قطاع الغرب بقيادة الوحدة النيجيرية، التي سيكون مقر قيادتها في فريتاون، وقطاع الوسط الذي ستقوده الوحدة البنغلاديشية من مغبوراكا، وقطاع الشرق الذي ستقوده الوحدة الباكستانية وسيكون مقر قيادته في كويدو. ونتيجة لإعادة التنظيم هذه، سيعاد ضباط الأركان العسكريين العاملون في مقري قيادة القطاعين المقرر إلغاؤهما إلى بلدانهم، هم ووحدات الإشارة المرتبطة بهم.

٤ - أما الخطوة الثانية لإعادة ذلك العدد من الأفراد إلى أوطانهم فستعقب فترة قصيرة للاستعراض والتدعيم، وستستمر من آذار/مارس إلى أيار/مايو ٢٠٠٣. ومن المتوقع أن تعاد إلى بلدانها في هذه الخطوة ثلاث وحدات رئيسية من الكتيبة النيجيرية (الكتيبة النيجيرية الثالثة عشرة)، والكتيبة الغينية، والوحدة البنغلاديشية للنقل والإمداد، ومعها مستشفى المستوى الثاني الغاني. وسيقترن بهذه التخفيضات إجراء تعديلات لمواقع عدة عناصر من عناصر القوة، حيث تعتزم قوات البعثة ترك بعض المناطق في مقاطعات كامبيا وبومبالي وكونيادوغو وبوجيهون وكينيما، وكذلك في المنطقة الغربية.

٥ - وفي غضون ذلك، بلغ التخطيط للمرحلة الثالثة طورا متقدما بالفعل. وسأورد وصفا تفصيليا للتعديلات المزمعة في إطار هذه المرحلة في التقرير الذي سأقدمه إلى مجلس الأمن في شهر آذار/مارس ٢٠٠٣. وتعتزم البعثة تنفيذ هذه المرحلة في أربع خطوات، تبدأ بسحب تدريجي للقوات من قطاع الوسط، ثم الشروع في عمليات سحب أخرى من قطاعي الشرق والغرب، لن تنفذ إلا بعد إجراء تقييم دقيق للحالة الأمنية السائدة وقياس قدرة شرطة سيراليون وقواتها المسلحة على القيام وحدهما بصون الأمن في هاتين المنطقتين الحساستين، ومن المعتزم أيضا أن يظل مراقبو الأمم المتحدة العسكريون يزاولون نشاطهم في أنحاء البلد بأسره طوال جميع مراحل عملية التخفيض التدريجي، وسيكون لهم دور حاسم في تقييم البيئة الأمنية وكذلك في تقييم أداء قوات الأمن السيراليونية.

ثالثا – تعزيز قطاع الأمن

٦ – قضى مجلس الأمن، في الفقرة ٤ من قراره ١٤٣٦ (٢٠٠٢)، بأن يُسترشد في تنفيذ خطة التخفيض التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون بتقييم للحالة الأمنية في البلد واستعراض لقدرة قطاع الأمن السيراليوني على تحمل مسؤولية الأمن الداخلي والخارجي. وتحقيقا لذلك، أنشأت البعثة وحكومة سيراليون آليات مشتركة، بما في ذلك فريق للتخطيط المتكامل واجتماعات مشتركة لكبار المسؤولين العسكريين التابعين للبعثة والفريق الوطني للتنسيق الأمني، تعقد بصفة منتظمة لتقييم الأحوال الأمنية السائدة. ويضاف إلى ذلك أن اللجنة التوجيهية التي تتولى تنسيق الجهود الرامية إلى تعزيز الشرطة السيراليونية أصبحت جاهزة للعمل. وتضم اللجنة في عضويتها شرطة سيراليون والبعثة وكذلك مستشاري الشرطة التابعين للكمنولث، ويرأسها المفتش العام لشرطة سيراليون.

٧ – وخلال الفترة قيد الاستعراض، أجرى فريق التخطيط المتكامل، الذي يضم المسؤولين العسكريين والمدنيين ذوي الصلة التابعين للبعثة، وكذلك ممثلين لجيش وشرطة سيراليون، رصدا دقيقا للأحوال السائدة على أرض الواقع، وتقييما لعوامل الخطر المحتملة. ومما يسّر بقدر كبير عمليات التقييم التي اضطلع بها فريق التخطيط المتكامل المعلومات التي جمعها المراقبون العسكريون وموظفو الشؤون المدنية التابعون للأمم المتحدة والمنشورون في جميع أنحاء البلد، وكذلك قيام جيش سيراليون وقوات البعثة بدوريات مكثفة في مناطق الحدود. ويتبين من التقييمات التي أجراها الفريق أنه باستثناء المناطق المتاخمة للحدود بين سيراليون وليبريا، ظلت حالة الأمن الداخلي في سيراليون مستقرة بوجه عام.

٨ – ولا يزال الصراع الدائر في ليبريا يشكل شاغلا رئيسيا فيما يتعلق باستدامة الاستقرار في سيراليون. فخلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، حدثت زيادة مفاجئة في إغارات الليبريين المسلحين على القرى السيراليونية في مناطق الحدود بحثا عن الطعام. وهناك تقارير كثيرة، وإن كان يصعب التحقق من صحتها، تفيد بتجنيد بعض المقاتلين السيراليونيين السابقين من جانب كل من جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية وقوات الحكومة الليبرية. وفي الوقت نفسه، أصبح المخيم الذي أنشأته حكومة سيراليون لإيواء المقاتلين الليبريين الفارين من كل من قوات تلك الجبهة وقوات الحكومة جاهزة للعمل حاليا، وهو يؤوي حاليا ٦٤ نزيلا، منهم ٥٦ من الأفراد السابقين التابعين للقوات المسلحة الليبرية وثمانية من الأفراد السابقين التابعين للجبهة. ويُرجى أن ييسر إنشاء هذا المخيم فصل العناصر المسلحة التي تتسلل إلى داخل مخيمات اللاجئين. بيد أن الأحوال المتدهورة في مخيمات اللاجئين، على النحو المبين في الفقرة ٢٩ أدناه، يمكن أن تُوجد أيضا تحديات أمنية إضافية.

قوة شرطة سيراليون

٩ - هناك تركيز حاليا في الجهود التي تبذلها الحكومة وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون والفريق التابع للكمنولث من أجل تعزيز قوة شرطة سيراليون على تجنيد المتدربين الجدد، وتدريب هؤلاء المجندين الجدد وكذلك الأفراد العاملين، إلى جانب توفير ما يلزم من المعدات والهياكل الأساسية لأداء القوة لعملها على الوجه الفعال. وأعلنت الحكومة بصفة مؤقتة عزمها على أن تصل بقوام قوة الشرطة الوطنية إلى مستواه فيما قبل الحرب، أي إلى ٩ ٥٠٠ فرد. بيد أن هناك استعراضا يجري حاليا لمؤسسة الشرطة، بغية تحديد القوام الأمثل لها، الذي يمكنها من تحمل المسؤولية الفعلية عن الأمن الداخلي. ويتوقع إتمام هذا الاستعراض في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٣. وإلى أن يتم هذا الاستعراض، تعتزم الحكومة زيادة قوام قوة الشرطة الوطنية بواقع ١ ٠٠٠ فرد في عام ٢٠٠٣. وفي إطار عملية التجنيد الجارية، تخرج ١٨٩ من المجندين الجدد من معهد هاستينغ لتدريب الشرطة في أوائل كانون الأول/ديسمبر والتحق به ٢٠٠ آخرون للتدريب في منتصف كانون الأول/ديسمبر.

١٠ - وعقدت اللجنة التوجيهية المسؤولة عن تنسيق الدعم الدولي الذي يستهدف تعزيز قوة الشرطة اجتماعها الأول في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت اللجنة أنشطتها على تنفيذ الفقرة ٩ من قرار مجلس الأمن ١٤٣٦ (٢٠٠٢)، وبخاصة على التحليل المفصل للاحتياجات التدريبية لقوة الشرطة ووضع توصيات بشأن نشر أفراد الشرطة المدنية المائة والسبعين في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وقد أتمت اللجنة وضع الصيغة النهائية لمفهوم عمليات الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة وصوغ المتطلبات الواجب توافرها لدى الأفراد اللازمين للقيام بالتدريب. وفي هذا الصدد، طلبت اللجنة من الأمم المتحدة أن تولي أولوية لتعيين كبير لموظفي التدريب ومعلمين لتوفير التدريب لشرطة سيراليون على مستوى القسم. وطلبت اللجنة من الأمم المتحدة أيضا توفير بعض أفراد من الشرطة المدنية لإسداء المشورة إلى شرطة سيراليون في المجالات المتخصصة، مثل مجالات المراقبة الأمنية لتعدين الماس وأمن المطارات ومكافحة الجريمة عبر الوطنية وتخطيط السياسات.

١١ - وحتى ١٧ كانون الأول/ديسمبر، كانت الأمانة العامة قد أجرت مقابلات شخصية مع ٥٥ من أفراد الشرطة المدنية المرشحين للعمل في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وقد أوفد للعمل في البعثة من هؤلاء ١٩ معلما و ٤ مدربين، بناء على المتطلبات التي وضعتها اللجنة التوجيهية. واختير أيضا كبير لموظفي التدريب وأخصائي لتخطيط السياسات، وكل منهما ينجز حاليا في بلده الإجراءات الرسمية السابقة للنشر إلى منطقة البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، حددت البعثة أيضا، في سياق السحب التدريجي لمن تبقى من مستشاري الشرطة

المدنية الذين كانوا يخدمون مع البعثة في إطار المهام التي كانت مكلفة بها سابقا، ١٤ مدربا مؤهلا من هؤلاء، سيُستبقون للاضطلاع بمهام التدريب الجديدة. وإني أحث الدول الأعضاء التي يكون في وسعها أن تتيح للبعثة الأفراد اللازمين من الشرطة المدنية على أن تفعل ذلك في توقيت مناسب لهذه الاحتياجات.

١٢ - أما توفير الهياكل الأساسية والمعدات الضرورية لشرطة سيراليون، فهو يفوق فيما يطرحه من تحديات تجنيد أفراد الشرطة وتدريبهم. وقد قدمت البعثة (عن طريق تبرع من اليابان لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني من أجل سيراليون) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية حتى الآن دعما لإصلاح بعض الهياكل الأساسية الرئيسية في فريتاون وكويدو ولونسار وماكيني وكامبيا وبلاما وكويندو ومونغيري وكابالا وماتروجونغ. بيد أن من اللازم إنشاء أو إصلاح مراكز الشرطة ونقاطها وثكناتها في مناطق كثيرة أخرى. وتقدر الحكومة، في سياق استراتيجية الإنعاش التي وضعتها، أنه سيلزم لهذا الغرض نحو ٠٠٠ ٩٣٠ ١ دولار، وأن العجز المالي الحالي فيما يتعلق بهذا المجال البالغ الأهمية يبلغ ٠٠٠ ٧٧٥ دولار بالنسبة إلى عام ٢٠٠٣. وفيما يتعلق بالمعدات، تعتبر الاحتياجات حرجة في مجالي الاتصالات والنقل. وتفيد شرطة سيراليون أن الوفاء بالمعايير المطلوبة يتطلب زيادة أسطول مركباتها الحالي، الذي يتألف من ٤٨٠ مركبة، إلى ما يقارب مثلي هذا العدد، وأن تحسين شبكة اتصالاتها يستلزم ٣,٥ ملايين دولار.

القوات المسلحة لسيراليون

١٣ - لا تزال القوات المسلحة لجمهورية سيراليون تتلقى الدعم في مجال التدريب وإعادة الهيكلة من الفريق العسكري الدولي للمشورة والتدريب الذي تقوده المملكة المتحدة. ومن المتوقع أن تؤدي عملية إعادة الهيكلة إلى تخفيض القوة من القوام الحالي البالغ ٠٠٠ ١٤ فرد إلى ٠٠٠ ١٠ فرد، مع ما يصحب ذلك من تدابير لكفالة إعادة الإدماج السليم للجنود المسرحين في المجتمع المدني. غير أنه يجدر ملاحظة أن القوات المسلحة ما زالت تفتقر إلى البنية الأساسية اللازمة للأداء الفعال. وفي فريتاون، تعاني البنية الأساسية من تهدم الثكنات وازدحام أماكن الإيواء فوق طاقتها؛ وفي المناطق الريفية، ما زال هناك نقص شديد في الثكنات الملائمة، وتتكون أماكن الإيواء العادية من أبنية بدائية. وظروف المعيشة أسوأ في مناطق الحدود حيث ينتشر ثلث القوة حاليا.

١٤ - ومع ذلك فالقوات المسلحة لجمهورية سيراليون أصبحت الآن قوة أفضل بكثير، وتقوم بدوريات فعلية سواء في مناطق الحدود أو مياه سيراليون الإقليمية. وبينما يتعذر تقديم دعم بعثة الأمم المتحدة في سيراليون إلى البحرية، ما زال الجيش يعتمد على البعثة كمصدر

للدعم وفي الحصول على دعم النقل والإمداد، خاصة في المناطق الممتدة على طول الحدود مع ليبريا، حيث تقوم طائرات الهليكوبتر المسلحة من طراز MI-24 أيضا بدوريات روتينية. ولكي يكون بوسع القوات المسلحة لجمهورية سيراليون المحافظة على المستوى العالي الحالي لعملياتها على الحدود في الأجل الطويل، ستحتاج على سبيل الأولوية إلى ثكنات محصنة دائمة، بما في ذلك أماكن لإيواء الأسر. ولا بد من وضع جدول زمني لتلبية هذا الاحتياج الهام إزاء خطة تخفيض البعثة، التي تتوخى تسليم مهام الأمن إلى الجيش والشرطة في القطاع الأوسط على مدى الاثني عشر شهرا القادمة. ورغم ازدياد الثقة بالنفس لدى القوات المسلحة لجمهورية سيراليون فما زال يتعين إقناع عامة الجمهور تماما بموثوقية القوات المسلحة في الأجل الطويل. ولتصحيح هذه الفكرة من الضرورة القصوى أن تلتزم الحكومة معنويا وماديا بتحسين فعالية القوات المسلحة.

١٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون القيام بدوريات مشتركة مع شرطة سيراليون في فريتاون وفي المقاطعات، ومع الجيش الوطني في مناطق الحدود كوسيلة لتعزيز الثقة لدى كل منهما ولتقييم قدرتهما على العمل المستقل. وفي هذا السياق، ترى البعثة أن قدرة الشرطة الوطنية على الاضطلاع بمفردها بحفظ الأمن الداخلي في المناطق التي أخلتها البعثة لم تختبر بعد. وتجدر ملاحظة أن المناطق التي أخلتها البعثة أثناء المرحلة الأولى من تخفيض قوامها تعتبر مناطق قليلة الخطورة نسبيا، الأمر الذي لا يقتضي نشر أعداد كبيرة من أفراد الشرطة. غير أن المرحلة الثانية من التخفيض ستستلزم إعادة نشر على نطاق واسع لأفراد الشرطة الحاليين لملء الفراغ الأمني الذي سينشأ عن مغادرة قوات الأمم المتحدة، بينما ستقتضي المرحلة الثالثة زيادة القوام الكلي لقوة الشرطة الوطنية.

رابعا - توطيد السلام

١٦ - واصلت البعثة العمل مع الحكومة والشركاء في التنمية ضمن الجهود المبذولة لتوطيد الاستقرار على المدى الطويل في سيراليون. وتشمل المهام ذات الأولوية على هذه الجبهة توطيد سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد وإتمام إعادة إدماج المقاتلين السابقين واستعادة سيطرة الحكومة على مناطق استخراج الماس، فضلا عن تعزيز حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية والعدالة. كما أن الجهود المبذولة للتصدي للتحديات الإنسانية المتبقية والإسراع بخطى الإنعاش الاقتصادي ذات أهمية حيوية بالنسبة لتوطيد السلام والاستقرار.

توطيد سلطة الدولة

١٧ - اتخذت الحكومة في الأشهر القلائل الماضية خطوات محمودة صوب توطيد سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. وتركزت جهود تحقيق اللامركزية وتمكين المجتمعات المحلية في ثلاثة مجالات رئيسية هي: نشر الموظفين الحكوميين في المقاطعات فضلا عن شغل مناصب الرؤساء السامين التي أصبحت شاغرة أثناء الحرب والبالغ عددها ٦٣ منصبا واستعادة المجالس المنتخبة. وقد عاد ما يقرب من ٩٠ في المائة من الموظفين الحكوميين إلى وظائفهم في المقاطعات وحددت الحكومة آذار/مارس ٢٠٠٣ موعدا مستهدفا لعودة جميع الموظفين المتبقين. وقد بدأت عملية ملء مناصب الرؤساء السامين الشاغرة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ ومن المتوقع اختتامها في جميع المقاطعات بحلول ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وتم حتى ١٧ كانون الأول/ديسمبر شغل ١٧ من هذه المناصب. وفي الوقت نفسه، من المقرر أن تجرى انتخابات الحكومات المحلية في أوائل عام ٢٠٠٣. غير أن الجهود التكميلية لبناء قدرة هياكل الحكم المحلي الرئيسية على تقديم الخدمات الأساسية للشعب ما زالت بحاجة إلى الاضطلاع بها. وقد حددت في الاستراتيجية الوطنية للإنعاش التي وضعتها الحكومة، الاحتياجات الفورية في مجالات تدريب الموظفين وإصلاح البنية الأساسية وتوفير دعم النقل والإمداد.

١٨ - وأحرز بعض التقدم، وإن كان بقدر متواضع، في الجهود المبذولة لمد نظام المحاكم إلى جميع أنحاء البلد وإصلاح السلطة القضائية. وتم بمساعدة المملكة المتحدة والبعثة تجديد المحاكم الجزئية التي أصبحت جاهزة للعمل في ماكيني وماغبوراكا وكابالا وكويدو. غير أن التغطية القضائية ما زالت غير كافية في معظم المناطق، ويرجع ذلك جزئيا إلى نقص الموظفين المدربين، والمعوقات التشغيلية. ومن الواضح أن مد نطاق نظام المحاكم سيكون أساسيا من أجل فعالية الشرطة الوطنية لدى اضطلاعها بمسؤولية حفظ القانون والنظام في المناطق التي ستخليها البعثة.

إعادة إدماج المقاتلين السابقين

١٩ - أحرزت مؤخرا الجهود المبذولة لتهيئة فرص لإعادة إدماج المقاتلين السابقين تقدما مشجعا. فبالإضافة إلى الفرص التي تهيأت من خلال صندوق البنك الدولي الاستئماني المتعدد المانحين، وفرت ألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة (عن طريق مساهمة من اليابان في صندوق الأمن البشري)، فضلا عن المنظمة الدولية للهجرة ولجنة الصليب الأحمر الدولية، مشاريع موازية تستوعب أعدادا كبيرة من المقاتلين السابقين. وقد استفاد حتى الآن ٨٥٠ ٣٨ من المقاتلين السابقين من مشاريع إعادة

الإدماج التي اكتملت أو الجاري تنفيذها، وتبقى بعد ذلك حوالي ٩٠٠ ١٧ حالة من المقاتلين السابقين. وبأخذ المشاريع الموازية المشار إليها أعلاه في الاعتبار وكذلك المساهمات المرتقبة من صندوق البنك الدولي الاستئماني المتعدد المانحين، أفادت اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أنه سيمكن توفير فرص إعادة الإدماج لجميع المقاتلين السابقين بحلول نهاية عام ٢٠٠٣.

٢٠ - وفي الوقت نفسه، ما زال هناك تحد أمني خطير يشكله المقاتلون السابقون الذين لم يستوعبوا بعد في مشاريع إعادة الإدماج، وخاصة المقاتلين التابعين لقوة الدفاع المدني. وقد صرح مسؤولون من قوة الدفاع المدني في المقاطعة الجنوبية مؤخرا للبعثة بأنه رغم نزع سلاح المقاتلين التابعين لها، فما زالوا يحتفظون بحوالي ١٩ كتيبة (حوالي ٢٠٠ ١٠ فرد) ولا تزال هياكلهم القيادية سليمة، وأن القوة تعتزم الإبقاء عليها كما هي إلى أن يتلقى المقاتلون السابقون استحقاقات إعادة الإدماج الخاصة بهم. غير أن الحكومة تعهدت بحل جميع هياكل قوة الدفاع المدني بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وفقا لما تقرر في اجتماع الفريق الاستشاري الذي عقد في باريس في ١٣ و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

٢١ - كما أن وجود أعداد كبيرة من المقاتلين السابقين العاطلين قد أسهم في انتشار جماعات قطاع الطرق الشباب التي واصلت اغتصاب سلطة الحكومة في مناطق استخراج الماس التي لا يتوافر فيها حفظ الأمن الكافي من جانب الدولة. وإدراكا لضرورة معالجة هذه المسألة، شكلت الحكومة وزارة للشباب، تعمل بنشاط على فتح قنوات الاتصال بمجموعات الشباب بغية توجيه طاقاتهم إلى الجهود الإنمائية. ومع ذلك، من الواضح أنه لن تتسنى معالجة التهديدات الأمنية المحتملة المتمثلة في أنشطة بعض تلك المجموعات إلا عن طريق إحياء النشاط الاقتصادي وإيجاد فرص العمل في الأجل الطويل.

استعادة سيطرة الحكومة على استخراج الماس

٢٢ - لقد أصبحت استعادة سيطرة الحكومة الفعالة على استخراج الماس أكثر إلحاحا مع تخفيض البعثة. وأدى التنافس على السيطرة من جانب جهات فاعلة غير حكومية في هذا القطاع الحيوي إلى إيجاد ضغوط غير مرغوبة على كل من الصعيد الوطني والمحلي. كما أن وجود مجموعات قطاع الطرق الشباب والمتجرين اللصوص في المناطق المنتجة للماس يوجد جوا من الريبة والتوتر. وما زالت سلطات التعدين الحكومية غير فعالة ميدانيا إلى حد كبير، وما برحت شرطة سيراليون مستبعدة من إنفاذ التدابير التنظيمية القائمة حاليا في البلد. وينظر فريق التنسيق الأمني الوطني في الحاجة إلى إدخال تشريع جديد تحت توجيه مستشاري التعدين الذين تشرف عليهم المملكة المتحدة. وفي هذا السياق، من المأمول أن يسهم خبير

استخراج الماس التابع للشرطة المدنية للأمم المتحدة الذي طلبت اللجنة التوجيهية للشرطة الاستعانة به في الإشراف الأمني الفعال على مناطق استخراج الماس. وفي الوقت نفسه، قامت البعثة ضمن دورياتها الجوية العادية بتيسير تقييم من الجو من جانب مسؤولين من وزارة التعدين والمستشارين المضطلعين بمهام استطلاعية في مناطق بوجهون وكايلاهون وكينيما، لمدى الاستخراج غير المشروع للماس.

تعزيز حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية والعدالة

٢٣ - لا تزال أنشطة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في مجال رصد حقوق الإنسان وبناء القدرات تشكل جزءا هاما من الجهود الرامية إلى توطيد السلام والاستقرار في سيراليون. وبالإضافة إلى مواصلة التحقيقات في حالات انتهاك حقوق الإنسان وحالات خرق القانون الإنساني الدولي الخطرة الماضية، شجعت البعثة الحكومة على اتخاذ التدابير اللازمة لتيسير مشاركة ضحايا عمليات بتر الأعضاء في عملية تقصي الحقائق والمصالحة. ويواصل قسم حقوق الإنسان في البعثة رصد أوضاع السجون وعملية إحياء الجهاز القضائي في المقاطعات. وتقوم البعثة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة، بتنظيم برنامج تدريبي لقضاة السلام المعينين حديثا في المقاطعات، والذي سينفذ في منتصف شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وتواصل البعثة أيضا توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان لأفراد الشرطة والجيش في سيراليون.

لجنة تقصي الحقائق والمصالحة

٢٤ - على الرغم من استمرار القيود المالية، تحرز حاليا لجنة تقصي الحقائق والمصالحة تقدما مشجعا في إنجاز عملها. وقد اختتمت مرحلة التوعية من برنامج عملها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، وبدأت في تنفيذ مرحلة لجمع البيانات في ٤ كانون الأول/ديسمبر في منطقة بومارو، حيث بدأ الصراع في آذار/مارس ١٩٩١. ونشرت البعثة ما يزيد على ٥٠ جامعا للبيانات في كامل أنحاء البلد وتخطط كذلك لفتح مكاتب إقليمية. وستلي هذه المرحلة جلسات اجتماع عامة ستعقد أيضا في جميع أنحاء البلد، بالإضافة إلى إجراء مقابلات شخصية مع الفئات الضعيفة مثل الأطفال والنساء ضحايا الاعتداء الجنسي. وفي غضون ذلك، دعت اللجنة الحكومة، والوكالات الحكومية والدولية والأفراد إلى تقديم تقارير يمكن اعتبارها ذات صلة بعمل اللجنة. وتضطلع حاليا لجنة مؤقتة بإدارة الشؤون اليومية للجنة لحين تعيين أمانة تنفيذية جديدة.

المحكمة الخاصة

٢٥ - أصبحت المحكمة الخاصة في سيراليون الآن جاهزة للعمل تماما، كما أن نطاق أنشطتها آخذ في الاتساع ليشمل البلد بأسره. وأُحرز تقدم كبير في إنجاز المقر الدائم للمحكمة الخاصة. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ تم تنصيب قضاة المحكمة. وفي اليوم نفسه أيضا، قام قضاة الدوائر التمهيدية ودوائر الاستئناف التابعة للمحكمة الخاصة بانتخاب القضاة لرئاسة هذه الدوائر. وتم انتخاب القاضي جوفري روبرتسون (المملكة المتحدة) رئيسا لدائرة الاستئناف ورئيسا للمحكمة، بينما انتخب القاضي بانكولي تومسون (سيراليون) رئيسا للدائرة التمهيدية.

٢٦ - وما فتئت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون تقدم الدعم الإداري والأمني والتقني للمحكمة، بما في ذلك استخدام المرافق الإذاعية والصحفية التابعة للبعثة. وكما دعا إلى ذلك مجلس الأمن في قراره ١٤٣٦ (٢٠٠٢)، وقّعت المحكمة الخاصة والبعثة مذكرة تفاهم تشمل مجالات المساعدة العامة، بما فيها الأمن وتقديم الدعم لبرنامج التوعية الذي تنفذه المحكمة، فضلا عن المساعدة التقنية والإدارية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، سلّمت البعثة للمحكمة قائمة أولية بحالات القتل المتصلة بالحرب ومواقع القبور التي حققت فيها البعثة.

رابعا - التحديات في مجالات العمل الإنساني، والإنعاش والتنمية

٢٧ - يتعزز توافق الآراء لدى شركاء سيراليون الدوليين على ضرورة الانتقال التدريجي من المساعدة الغوثية الواسعة النطاق إلى بذل الجهود من أجل الإنعاش والتنمية. بيد أن سيراليون لا تزال تواجه بعض التحديات الكبيرة في مجال العمل الإنساني، لا سيما تقديم المساعدة إلى اللاجئين الليبريين، وإعادة لاجئي سيراليون إلى وطنهم وإعادة توطينهم وتلبية احتياجات المقاتلين السابقين الأطفال وغيرهم الأطفال المنفصلين عن ذويهم.

٢٨ - وتم تسجيل نحو ٠٣٧ ٥ طفلا من بين ٨٤٥ ٦ طفلا من المقاتلين السابقين الأطفال، بالإضافة إلى ٠٩٧ ٢ طفلا من الأطفال المنفصلين ليحصلوا على دعم من وكالات حماية الطفل، كما يشتركون في البرنامج المجتمعي لإعادة الإدماج. ولا يزال يجري البحث في بعض المناطق عن الأطفال المفقودين وإعادتهم إلى أسرهم. ويتواصل أيضا بذل الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات المؤسسات المحلية المعنية بحماية الطفل. وتم توقيع مذكرة تفاهم بين وكالات حماية الطفل والجيش والشرطة في سيراليون، مما سيكفل إدراج حماية الطفل والمسائل المتعلقة بحقوق الطفل في برامج تدريب الشرطة والجيش. وشرعت أيضا وكالات حماية الطفل في إجراء مناقشة مع المحكمة الخاصة بشأن وضع إجراءات تتعلق بإشراك الأطفال في مداولات المحاكمة.

٢٩ - وتعطلت الجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل تيسير إعادة اللاجئين من سيراليون إلى وطنهم وحماية الأعداد الكبيرة من اللاجئين الليبريين القادمين إلى سيراليون، وذلك بسبب النقص في التمويل العالمي الذي واجهته الوكالة مؤخرا. وتوقفت عملية إعادة لاجئي سيراليون من غينيا وليبريا إلى وطنهم مرات عديدة بسبب عدم توافر الأموال. وقلّص شركاء المفوضية التنفيذيون حجم الخدمات الأساسية التي يقدمونها للاجئين من ليبريا بما فيها التعليم، والإصحاح، والمأوى وبرامج مقاومة العنف والاستغلال الجنسيين، بل أُنهيت تلك الخدمات في بعض الحالات. ونظرا لتردي الأوضاع في مخيمات اللاجئين، اضطر عدد من اللاجئين من ليبريا إلى الاستيطان في مناطق الحدود أو العودة إلى المناطق غير الآمنة في ليبريا. ويوجد حاليا ٠٠٠ ٢٣ لاجئ من ليبريا يعيشون في المخيمات في سيراليون، بينما يعيش ٥٠٠ ٨ لاجئ في المناطق الحضرية و ٠٠٠ ١٢ لاجئ في مناطق الحدود. وذكرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنها في حاجة إلى ٢٨,٢ مليون دولار لتغطية تكاليفها التشغيلية في سيراليون في عام ٢٠٠٣، وذلك فيما يتعلق بإعادة لاجئي سيراليون إلى الوطن وإعادة إدماجهم وتوفير الحماية والمساعدة للاجئين من ليبريا على السواء.

٣٠ - وأُنجزت المرحلة النهائية من البرنامج الوطني لإعادة توطين المشردين داخليا في بداية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وتم إعادة توطين نحو ٠٠٠ ١١ مشرد في إطار هذه المرحلة، لا سيما في المنطقتين الشمالية والغربية من البلد. وواصلت البعثة دعم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة في مجال نقل المشردين إلى مناطق إعادة التوطين. وتم إعادة توطين قرابة ٠٠٠ ٢٢٠ من المشردين داخليا منذ بداية تنفيذ البرنامج في نيسان/أبريل ٢٠٠١. وتركّز الحكومة والوكالات الإنسانية حاليا على نقل المستقطنين والذين لا مأوى لهم من المناطق الحضرية إلى المستوطنات المحلية.

٣١ - ولا تزال الاستراتيجية الحكومية للإنعاش الوطني تستخدم كاستراتيجية هامة قصيرة الأجل للاسترشاد بها في العملية الانتقالية من حفظ السلام إلى بناء السلام ومن الإغاثة إلى التنمية، وباستخدامها كحلقة وصل بين المجالات ذات الأولوية الأربعة المتمثلة في توطيد سلطة الدولة، وإعادة بناء المجتمعات المحلية، وبناء السلام، وحقوق الإنسان، وتنشيط الاقتصاد. ويجري حاليا وضع الاستراتيجية الطويلة الأجل، التي يتوقع أن تسفر عن وضع برنامج لتخفيف حدة الفقر (ورقة استراتيجية الحد من حدة الفقر)، ويُتوقّع أن تنجز في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

٣٢ - وفي ١٣ و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، اشترك البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عقد اجتماع فريق استشاري في باريس ضم حكومة سيراليون وشركاءها في المجالَين الإنساني والإنمائي، وتم فيه استعراض التقدم المحرز في توطيد السلام والاستقرار في البلد ومناقشة كيفية المضي قدما إلى فترة الانتقال إلى السلام والتنمية المستدامين. وأشاد الاجتماع بالحكومة للتقدم الكبير الذي أحرزته في عام ٢٠٠٢، لا سيما في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو الاقتصادي، فضلا عن الزيادة الكبيرة في عدد المقيدين بالمدارس، وارتفاع معدلات التحصين، وتصميم استراتيجية متعددة القطاعات لمكافحة خطر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأعلن في الاجتماع أن نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في سيراليون ارتفعت من ٢,٨ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٥,٤ في المائة في عام ٢٠٠١، ويتوقع أن تصل إلى معدل يتراوح بين ٦ و ٧ في المائة خلال فترة السنتين أو الثلاث سنوات المقبلة. ولئن كان هذا النمو ملحوظا فإنه تحقق مع ذلك انطلاقا من أساس منخفض. وأحرزت الحكومة أيضا تقدما في مجال تحسين إدارة الموارد العامة عن طريق مكافحة الفساد والبدء في إصلاحات تهدف إلى إزالة القيود التي تعوق نمو القطاع الخاص. ومن المؤشرات المشجعة فيما يتعلق بتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، ارتفاع معدل المقيدين بالمدارس الابتدائية من ٤٢ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ٥٩ في المائة في عام ٢٠٠٢ والزيادة في معدلات تحصين الأطفال ضد الأمراض المتفشية من ٣٣ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٧٠ في المائة في عام ٢٠٠٢.

٣٣ - وفي اجتماع الفريق الاستشاري، ذكرت الحكومة أن أولوياتها الإنمائية الرئيسية تشمل مكافحة الفساد، وتعزيز الجهاز القضائي، وتحسين الإدارة المالية، وإصلاح القطاع العام والأخذ بنظام مرتبات قائم على الأداء في القطاع العام، وتخفيف حدة الفقر، واتخاذ إجراءات في مجال التعليم والرعاية الصحية، وأيضا بشأن الاستبعاد الاجتماعي واغتراب الشباب، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبغية التعجيل بالنمو الاقتصادي، ستُعطَى الأولوية أيضا إلى تنمية القطاع الخاص، وإعادة تشكيل هيكل الزراعة، فضلا عن تنشيط صناعة التعدين، وإعادة بناء الهياكل الأساسية وإعادة بناء رأس المال البشري من خلال البرامج المجتمعية.

٣٤ - وفي نهاية الاجتماع، وافق الفريق الاستشاري على إطار للسلام والإنعاش والتنمية، حدد فيه عددا من النقاط الإرشادية الرئيسية التي ستستخدم كمرجع إطاري في تقييم التقدم العام الذي ستحرزه سيراليون في عملها من أجل تحقيق السلام والتنمية المستدامين. وتشكل أيضا هذه النقاط الإرشادية إطارا لوفاء الحكومة وشركائها بمسؤولياتهم المتبادلة في مجال دعم الأهداف الوطنية. وستقوم الحكومة وشركاؤها باستعراض هذا الإطار وتقييم التقدم

من خلال آلية لتنسيق المعونة مرة كل شهرين ويرأسها مسؤول رفيع المستوى من الحكومة. وقدم الشركاء الإنمائيون مؤشرات تدل على مواصلة تقديم الدعم إلى سيراليون، شريطة أن تظل الحكومة سائرة على طريق الإصلاح الإداري وبرامج تخفيف حدة الفقر، وقادرة على تحسين قدرتها على الدفع. وفي إطار متابعة اجتماع الفريق الاستشاري، قامت بعثة مكونة من النرويج، والسويد، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وسويسرا، والاتحاد الأوروبي بزيارة إلى سيراليون في الفترة من ٣ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ لتقييم الحالة على أرض الواقع. ومن المشاغل الرئيسية التي أعربت عنها البعثة القدرة المحدودة للشركاء التنفيذيين، وعدم الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية، والاهتمام غير الكافي الذي يولَى للتأهيل النفسي، والتفاوت الجغرافي في مجال التنمية وكيفية تعبئة الموارد خلال الفترة الانتقالية.

خامسا - ملاحظات

٣٥ - بينت التطورات التي شهدتها الأشهر القليلة الماضية فعلا الحكمة من تخفيض بعثة الأمم المتحدة في سيراليون تدريجيا على امتداد فترة زمنية معقولة. وبصورة خاصة، واصلت الحكومة والبعثة بذل جهودهما المنسقة لتقييم المخاطر تقييما دقيقا وتجنب حدوث فراغ أمني في المناطق التي تخليها البعثة، واصلتا العمل على ضمان إحلال جو من الأمن المستقر، مما يمكن الحكومة وشركاءها في التنمية من التركيز على الجهود الوطنية التي تبذل من أجل الإنعاش. وعلى النحو الذي أُقر به أثناء اجتماع الفريق الاستشاري الذي عُقد في باريس، أبدت الحكومة بالفعل تصميمها على انتهاز هذه الفرصة الفريدة من نوعها واتخذت خطوات جديرة بالثناء لوضع الأساس اللازم لإحلال استقرار طويل الأمد وتحقيق الإنعاش الاقتصادي الدائم. غير أن التحديات الماثلة ما زالت ذات شأن وسيستغرق تحقيق تقدم جوهري بعض الوقت.

٣٦ - ومما يدعو إلى الارتياح ملاحظة أن الجهود التي تبذلها الحكومة وشركاؤها في التنمية تركز على المعالجة المنتظمة للأسباب المحتمل أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار من جديد، مما يساهم بالتالي في توطيد السلام. وأثني عليهم بالتحديد لما يبذلونه من جهود للمساندة في الانتهاء من إعادة دمج المقاتلين السابقين في المجتمعات المحلية المدنية. وما يشجعني أيضا هو حُسن النية التي أبداها الشركاء في التنمية أثناء اجتماع الفريق الاستشاري الذي عُقد في باريس وتركيزهم على وضع نهج يسعى إلى كفالة الانتقال بطريقة جيدة التنظيم من حفظ السلام إلى بنائه ومن الإغاثة إلى التنمية في سيراليون. وأنا أشجعهم على أن يقدموا، في الوقت المناسب، الموارد التي تقتضيها هذه المرحلة الانتقالية الفاصلة.

٣٧ - والدلائل التي تشير إلى مواصلة المجتمع الدولي تقديم دعمه، فضلا عن وجود البعثة في البلد للسنتين القادمتين، تتيح لسيراليون فرصة فريدة من نوعها لمواصلة تعزيز السلم والأمن في أراضيها ومعالجة أسباب الصراع الجذرية. وتحقيقا لهذه الغاية، أود أن أشجع حكومة سيراليون على اتخاذ الخطوات اللازمة بهدف تطبيق المعايير المرجعية الواضحة ذات الصلة بالأمن والحد من الفقر وإدارة الشؤون العامة ومسائل الأداء الاقتصادي والإدارة، على النحو الوارد في إطار النتائج للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ الذي اعتُمد في اجتماع الفريق الاستشاري. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن التصدي، على المدى الطويل، للتهديد المحتمل للاستقرار الذي يمثله المقاتلون السابقون ومجموعات الشبان الساخطين إلا من خلال التعجيل بالإنعاش الاقتصادي الذي يؤدي إلى إيجاد فرص العمل.

٣٨ - ويشكل تنفيذ خطة الإنهاء التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون أكثر العمليات التي اضطلعت بها البعثة تحديا منذ عملية نزع السلاح التي أجريت في الفترة من أيار/مايو ٢٠٠١ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وهذه مهمة معقدة تقتضي الاحتواء الدقيق للمخاطر التي ينطوي عليها نقل المسؤوليات الأمنية إلى حكومة سيراليون وتوسيع نطاق التنسيق، ليس بين العناصر العسكرية والسياسية والمتعلقة بالنقل والإمداد للبعثة فحسب، بل أيضا مع الإدارات ذات الصلة في الحكومة. كما أنه من المهم للغاية التنسيق مع الشركاء في التنمية، لأن الأنشطة التي يضطلعون بها تشكل مكونا هاما من جهود توطيد السلام على أرض الواقع.

٣٩ - وإذ تسير عملية الانسحاب التدريجي لقوات البعثة قدما وتخلي البعثة مزيدا من المناطق، فمن المتوقع أن تزداد التحديات التي ترافق ذلك. غير أنه نظرا لطبيعة قدرات القوة والترتيبات المزمع تنفيذها في كل مرحلة من المراحل الفاصلة، تتوقع البعثة أن تتمكن من التغلب على أي مشكلة أمنية رئيسية تواجهها. ويشكل إنجاز المرحلة الأولى من خطة الإنهاء التدريجي والتقدم الذي أُحرز حتى الآن في تنفيذ المرحلة الثانية بداية مشجعة.

٤٠ - بيد أنه ما زال يبقى الكثير مما ينبغي عمله لتعزيز وجود شرطة سيراليون في المناطق التي ستخليها البعثة في المرحلتين الثانية والثالثة من إنهاء البعثة التدريجي. وفي حين أن الترتيبات المتخذة لتدريب أفراد الشرطة، الجدد والعاملين فيها، تستقطب زخما، لا بد أن تتزامن هذه الجهود بدقة مع وتيرة إنهاء البعثة التدريجي. ومن المهم بصفة خاصة بذل الجهود اللازمة لحشد المعدات الضرورية والدعم في مجالي النقل والإمداد لكي لا تتخلف عن مواكبة الزيادة في عدد أفراد الشرطة. وينبغي للحكومة وشركائها في التنمية العمل بسرعة على تلبية ما لدى الشرطة والجيش من احتياجات على مستوى النقل والإمداد والهياكل الأساسية.

٤١ - وإضافة إلى اضطلاعها بمسؤوليتها الأساسية المتمثلة في حفظ بيئة آمنة، ستقوم البعثة، حتى وهي تنهي عملها تدريجيا، باستخدام قدرتها للمساهمة في الجهود التي تبذلها سيراليون من أجل الإنعاش. وفي هذا السياق، تواصل قوات البعثة تنفيذ برنامج أشغال تحسين الطرق المصمم لمواصلة تحسين بلوغ مناطق البلد كافة. وما برحت بعض الوحدات، وهذا جهد يستحق الثناء، تساعد على إعادة بناء المدارس وإمداد السكان بمياه الشرب وتنفيذ مشاريع أخرى تؤدي إلى تحسين الأوضاع المعيشية للمجتمعات المحلية في مناطق انتشارها، وذلك باستخدام الموارد الوطنية لكل من البلدان المساهمة بقوات. وعلى نحو ما سبقت الإشارة إليه، ساعدت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون أيضا مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من وكالات العون على نقل أعداد كبيرة من اللاجئين والمشردين داخليا في جميع أرجاء البلد.

٤٢ - ويبدو أن الجهود التي بذلت لمعالجة الصراع الدائر في ليبيريا والتهديد الذي ما برح يمثله للاستقرار في سيراليون تكتسب زخما بسبب العمل الذي يضطلع به فريق الاتصال الدولي المعني بليبيريا، الذي عقد أول اجتماع له في دكار في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ عقب تشكيله في أيلول/سبتمبر. كما يلزم إحياء الحوار بين بلدان اتحاد نهر مانو. وأفضى نشوء صراع جديد في كوت ديفوار مع ما يفاد عنه من ضلوع عناصر مسلحة من ليبريا وسيراليون فيه إلى اتساع رقعة الصراع وتعقيده في المناطق المجاورة لسيراليون. ويزيد هذا التطور المزعج من إلحاحية الحاجة إلى اتباع نهج إقليمي شامل. وفي هذا الصدد، يشجعني إلى حد كبير اقتراح مجلس الأمن الداعي إلى وضع المجتمع الدولي استراتيجيةً شاملةً لمعالجة الحالة في ليبريا وإيفاد بعثة لتقييم الحالة إلى المنطقة في مطلع عام ٢٠٠٣، على النحو المشار إليه في البيان الرئاسي الذي صدر في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/36).

٤٣ - وختاما، أود أن أعرب عن تقديري لمجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، فضلا عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والبلدان المانحة على الدعم المستمر لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون. كما أود أن أوجه تحية إلى ممثلي الخاص، أولويمي أدينجي، وجميع الأفراد العسكريين والمدنيين العاملين في البعثة، والوكالات المعنية بالشؤون الإنسانية والإنمائية وأوساط المانحين، تقديرا لما بذلوه من جهود دونما كلل لإحلال السلام والاستقرار الدائمين في البلد.

مرفق

بعثة الأمم المتحدة في سيراليون: المساهمات في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢

القوام المأذون به: الأفراد العسكريون: ١٦٩٠٠ (يصل عدد المراقبين العسكريين إلى ٢٦٠ مراقبا عسكريا)

	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	موظفو القطاع والقيادة العامة	المجموع
الاتحاد الروسي	١٥	٤	١١٠		١٢٩
الأردن	١٠	٢	١٢٠		١٣٢
ألمانيا			١٢		١٢
إندونيسيا	١٠				١٠
أوروغواي	١١				١١
أوكرانيا	٥	٥	٦٣٩		٦٤٩
باكستان	١٥	١٨	٤ ٢٠٤	٥٠	٤ ٢٨٧
بنغلاديش	١٢	١٨	٢ ٩٧٦	٦٥	٣ ٠٧١
بوليفيا	٦				٦
تايلند	٥	٥			١٠
الجمهورية التشيكية	٥				٥
جمهورية تنزانيا المتحدة	١٢				١٢
الدانمرك	٢				٢
زامبيا	١٠	٦	٨١٨	٥	٨٣٩
سلوفاكيا	٢				٢
السويد	٣				٣
الصين	٦				٦
غامبيا	١٥				١٥
غانا	٧	١٢	٨٥٠	٥٩	٩٢٨
غينيا	١١	٥	٧٧٣		٧٨٩
قيرغيزستان	٢				٢
كرواتيا	١٠				١٠
كندا	٥				٥
كينيا	١١	١٤	٩٩٥	٦٥	١ ٠٨٥
مالي	٨				٨
ماليزيا	١٠				١٠
مصر	١٠				١٠

	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	موظفو القطاع والقيادة العامة	المجموع
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	١٥	٧			٢٢
نيبال	١٠	٤	٧٩٧		٨١١
نيجيريا	٩	١٦	٣٠٧٧	٥٧	٣١٥٩
نيوزيلندا	٢				٢
المجموع	**٢٥٤**	**١١٦**	**١٥٣٧١**	**٣٠١**	**١٦٠٤٢**

قائد القوة: كينيا؛ **نائب قائد القوة/رئيس المراقبين العسكريين:** باكستان

الشرطة المدنية: الأردن: ٢؛ بنغلاديش: ٣؛ جمهورية تترانيا المتحدة: ١؛ زامبيا: ١؛ زمبابوي: ٢؛ سري لانكا: ١؛ السنغال: ٢؛ غامبيا: ٢؛ غانا: ٤؛ الكاميرون: ٢؛ كندا: ٢؛ كينيا: ٥؛ ماليزيا: ٤؛ النرويج: ٣؛ نيبال: ٥؛ النيجر: ٢؛ المجموع: ٤٠.

Map No. 4132 Rev. 21 UNITED NATIONS
December 2002

Department of Public Information
Cartographic Section